



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات الإسلامية
(مبدأ)

مجلة الجامعة العراقية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

يصدرها مركز البحوث والدراسات الإسلامية

(مبدأ)

مجلة الجامعة العراقية/ العدد (٢/٢٩)

(٢٠١٢م)

الجامعة العراقية

الترقيم الدولي لليونسكو ISSN 1813- 4521

المتابعة: د. سلام عبود حسن

تنضيد: مقداد حسين، سوسن فائق، تبارك أحمد، هناء كاظم،

أسماء جليل

تصميم الغلاف: أحمد عبد الوهاب

عنوان المراسلات:

العراق - بغداد - محلة ٣٠٨ شارع ٢٢ / الجامعة العراقية

أ.د. إبراهيم عبد صايل الفهداوي: رئيس هيئة التحرير

هاتف: ٤٢٥٤٢٥٧

فاكس: ٤٢٥٣٢٤٦

البريد الإلكتروني للجامعة: islamicuniversitybag@yahoo.com

البريد الإلكتروني للمجلة: mabda_irc@yahoo.com

ملاحظة: ما يرد في المجلة من آراء ووجهات نظر لا تعبر بالضرورة عن

آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الجامعة العراقية.

المحتويات

الصفحة	اسم البحث
٢٢-١	١- الإدغام الواجب بين علماء العربية وعلماء التجويد د.كيان احمد حازم.....
٤٤-٢٣	٢- عدة المفقود زوجها- فقه مقارن د.مخلص سلمان داود.....
٨٦-٤٥	٣- الحكم الغيابي بين الشريعة والقانون أ.م.د.عبد القادر عزيز أحمد م.م.هبة محمد محسن.....
١٢٢-٨٧	٤- الوسطية في التشريع الإسلامي- الحج أنموذجاً د.عمر عدنان علي.....
١٨٥-١٢٣	٥- عبد الرحمن بن حاطب ومروياته الفقهية م.م.محمد علي حسين.....
١٧٨-١٥٩	٦- مسائل في صلاة المحبوس د.عادل فاضل عبد.....
٢٠٦-١٧٩	٧- عمرة القضاء وأثرها على حياة المسلمين: دروس وعبر م.د.عبد الجبار ستار البياتي.....
٢٣٦-٢٠٧	٨- مقدمة ابن خلدون- دراسة نقدية تحليلية م.م.مصطفى فرحان عوض.....
٢٦٦-٢٣٧	٩- العلامة الكوراني ودوره في الدولة العثمانية وليد عبد الملك كتانه.....
	١٠- المنحى العقلي والفلسفي عند علماء البصرة- الجاحظ أنموذجاً

الصفحة	اسم البحث
٣٠٠-٢٦٧	م.م. محمد كريم محمد الجميلي.....
٣٤٢-٣٠١	١١- الإدارة العملية للاستثمارات المصرفية الإسلامية المرابحة- المضاربة- المشاركة د.عزیز إسماعیل محمد.....
٣٧٨-٣٤٣	١٢- الأسس الاقتصادية لتقليل المخاطرة من المنظور الإسلامي أ.د. كامل عبد القادر حسين.....
٤١٤-٣٧٩	١٣- إجراءات رفع الحصانة البرلمانية في دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م م.م. تغريد عبد القادر علي.....
٤٤٢-٤١٥	١٤- قراءة جديدة لثورة العشرين العراقية- دراسة في الأسباب والنتائج م.د. طالب بحر فياض.....
٤٨٠-٤٤٣	١٥- العمانر الدينية وتأثيرها اللاحق في مفهوم طرز قاعات العروض المسرحية أ.م.د. طالب عبد الحسين فرحان.....

الإدغامُ الواجبُ
بينَ
عُلماءِ العَرَبِيَّةِ وعُلماءِ التَّجويدِ

د. كيان أحمد حازم
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة بغداد

تتأثر الأصوات بعضها ببعض عند تجاورها في السلسلة الكلامية، وتتوَع صُورُ ذلك التأثر، إلا أن معظمها ينضوي تحت موضوع المماثلة، وهي أن ينحوصوتان متجاوران أو أكثر نحو التماثل أو التقارب في المخارج أو الصفات.

وميلُ الأصواتِ إلى التماثلِ لا يحدثُ على نحو شاملٍ أو مُطردٍ؛ فلو أُتيحَ لهذا الاتجاهِ أن يعملَ بحُرِّيَّةٍ لانتَهَى بالفُروقِ بين الوحداتِ الصوتيةِ إلى درجةِ الصَّفْرِ، وهي فروقٌ ضروريةٌ للِقَم. ومن ثمَّ فإنَّ اللغةَ غالبًا ما تقاومُ هذا التَّهْدِيدَ بِتثبيتِ الاختلافاتِ الصَّرويةِ عن طريقِ المواءمةِ بين الميلِ إلى المماثلةِ وضرورةِ تحقيقِ الفهم^(١). وأشهرُ صورِ المماثلةِ في العربية: المُضارعةُ، والإدغامُ؛ فأما المُضارعةُ فهي المماثلةُ الجُزئيةُ التي لا تصلُ إلى درجةِ الإدغامِ الذي يقتضي تحوُّلَ أحدِ الصوتينِ إلى مثلِ الصوتِ الآخرِ في مخرجه وصفاته، ولكنها تُعزِّزُ بعضَ صفاتِ أحدِ الصوتينِ بما يُقربُ بينهما بشكلٍ يُخفِّفُ من عمليةِ النطقِ بهما^(٢) ولذلك سماها ابنُ جنيِّ (ت ٣٩٢هـ) الإدغامَ الأصغرَ^(٣).

وأما الإدغامُ فهو المماثلةُ الكليةُ، ويمثِّلُ أعلى صورِ المماثلةِ بين الأصواتِ؛ فإذا كانت المُضارعةُ تُؤدِّي إلى تقريبِ صوتٍ من صوتٍ فإنَّ الإدغامَ يُؤدِّي إلى قلبِ الصوتِ إلى مثلِ نظيره ونطقهما نطقًا واحدًا^(٤).

ويُعالجُ هذا البحثُ الإدغامَ الذي حُكمهُ الوجوبُ؛ فقد بَنِيتهُ - بعدَ تعريفِ الإدغامِ وبيانِ أقسامِهِ بإعتبارِ الحُكمِ - على قِسْمِي الإدغامِ الواجبِ: إدغامِ المُتماثلينِ الواجبِ، وإدغامِ المُتقاربينِ الواجبِ، مُبيِّنًا في أثناءِ ذلكَ أُضْرِبَ كُلَّ منهما، وما وَقَفْتُ عليه فيها من خِلافٍ بينَ عُلَماءِ العربيةِ وعُلَماءِ التَّجويدِ.

الإدغام لغة واصطلاحًا

يأتي الإدغامُ في اللغةِ لِمَعانٍ مختلفةٍ؛ فيقالُ: دَعَمَهُمُ الحَرُّ والبَرْدُ: غَشِيَهُمُ، وأنْفَهُ: كَسَرَهُ إلى باطنٍ، والإناءُ: غَطَّاهُ. والدَّعَمَةُ والدَّعْمُ من لونِ الخَيْلِ: أن يَضْرِبَ وَجْهَهُ وَجَافِلُهُ إلى السَّوَادِ، ويكونُ ذلكَ أشَدَّ سَوَادًا من سائرِ جَسَدِهِ. وأدَعَمَهُ اللهُ تعالى: سَوَّدَ وَجْهَهُ، والفرَسُ اللجامُ: أدخَلَهُ في فيه، والحَرْفُ في الحَرْفِ: أدخَلَهُ^(٥).

أما الإدغامُ في الاصطلاح فهو {وَصَلَّكَ حَرْفًا سَاكِنًا بِحَرْفٍ آخَرَ مُتَحَرِّكٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِحَرَكَةٍ أَوْ وَقْفٍ، فَيَصِيرَانِ يَتَدَاخِلُهُمَا كَحَرْفٍ وَاحِدٍ^(٦)، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْحَسَ الْحُرُوفُ حَقَّهَا وَتُنْقَصَ^(٧).

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا التَّعْرِيفُ الصُّوَابَ الْأَسَاسِيَّةَ لِلإِدْغَامِ؛ فَقَوْلُنَا: {وَصَلَّكَ حَرْفًا سَاكِنًا بِحَرْفٍ آخَرَ مُتَحَرِّكٍ}، يُشِيرُ إِلَى وُجُوبِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا وَالثَّانِي مُتَحَرِّكًا^(٨). وقولنا: {مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِحَرَكَةٍ أَوْ وَقْفٍ}، يُشِيرُ إِلَى شَرْطِ التَّلَاصُقِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ مُتَلَاصِقَيْنِ تَمَامًا مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ وَقْفٍ. فَلَا بُدَّ لِمَنْ يُرِيدُ إِدْغَامَ الْمُتَحَرِّكَيْنِ أَنْ يُزِيلَ فَاصِلَ الْحَرَكَةِ بَيْنَهُمَا^(٩)، مَا لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ سَاكِنًا فِي الْأَصْلِ^(١٠). وما كَانَ المُدْغَمُ والمُدْغَمُ فِيهِ مُتَحَرِّكَيْنِ سُمِّيَ إِدْغَامًا كَبِيرًا، وَقُطِبَهُ الَّذِي احْتَفَلَ بِهِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ الْبَصْرِيُّ (ت ١٥٤هـ) فِي رِوَايَةِ صَالِحِ بْنِ زِيَادِ السُّوسِيِّ (ت ٢٦١هـ) عَنْهُ، وَشَرْطُهُ عِنْدَهُ التَّقَاءُ الْمُدْغَمِ فِي الْمُدْغَمِ فِيهِ حَطًّا لَا لَفْظًا. أَمَّا مَا كَانَ فِيهِ الْمُدْغَمُ سَاكِنًا وَالْمُدْغَمُ فِيهِ مُتَحَرِّكًا فَيُسَمَّى الإِدْغَامَ الصَّغِيرَ، وَهُوَ الَّذِي نُقِلَ عَنْ سَائِرِ الْفُرَّاءِ^(١١). وقولنا: {مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْحَسَ الْحُرُوفُ حَقَّهَا وَتُنْقَصَ}، يُشِيرُ إِلَى شَرْطِ أَلَّا يَذْهَبَ الإِدْغَامُ بِطَائِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ امْتَأَزَ بِهَا صَوْتٌ - أَوْ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَصْوَاتِ - مِنْ غَيْرِهِ^(١٢). وَهَذَا مَا حَكَاهُ ابْنُ جَنِّي بِقَوْلِهِ: {إِنَّمَا الْمَذْهَبُ أَنْ تُدْغَمَ الْأَضْعَفُ فِي الْأَقْوَى^(١٣). وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ (ت ٤٤٤هـ): {وَمَا تَكَافَأَ فِي الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمُتَقَارِبَيْنِ إِدْغَامُهُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِضُ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الإِدْغَامِ، وَمَا تَفَاضَلَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَنْزِلَةِ بِزِيَادَةِ الصَّوْتِ إِدْغَامُهُ مُمْتَنِعٌ؛ لِمَا يَدْخُلُهُ مِنَ الْإِخْتِلَالِ بِذِهَابِ صَوْتِهِ بِالإِدْغَامِ، فَلَا يُدْغَمُ الْأَفْضَلُ فِي الْأَنْقَصِ لِذَلِكَ^(١٤).

وَأَفْرَدَ سَبِيؤُهُ بِأَبَا سَمَاءَ {بَابُ الإِدْغَامِ فِي الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ تَصْعُ لِسَانُكَ لِهَمَا مَوْضِعًا وَاحِدًا لَا يَزُولُ عَنْهُ^(١٥). وَكَانَ قَدْ عَلَّلَ ظَاهِرَةَ الإِدْغَامِ فِي أَوَّلِ (بَابِ التَّضْعِيفِ) بِقَوْلِهِ: {اغْلَمَ أَنَّ التَّضْعِيفَ يَثْقُلُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَأَنَّ إِخْتِلَافَ الْحُرُوفِ أَحْفَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ... وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَثْقُلُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَعْمِلُوا أَلْسِنَتَهُمْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَعُودُوا لَهُ، فَلَمَّا صَارَ ذَلِكَ تَعَبًا عَلَيْهِمْ... كَرِهُوا وَأَدْغَمُوا لِتَكُونَ رَفْعَةً وَاحِدَةً^(١٦).

وَخِلَافَ الإِدْغَامِ الإِظْهَارِ، وَهُوَ لُغَةٌ: الْبَيَانُ^(١٧)، وَاصْطِلَاحًا: {أَنْ تَقَطَعَ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّانِي قَطْعًا تُبَيِّنُهُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ عَلَيْهِ^(١٨). وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِ(الْبَيَانِ) وَ(التَّبْيِينِ)^(١٩). وَالإِظْهَارُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ وَالإِدْغَامُ فِرْعٌ^(٢٠)؛ إِذْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ فِي

وجوده، في حين أنّ الإدغامَ به حاجةٌ إلى ذلك، وأسبابُهُ ثلاثةٌ: التَّماتُّلُ، أو التَّجَانُّسُ، أو التَّقَارُبُ؛ {فالتَّماتُّلُ أن يَتَّفِقَا مَخْرَجًا وَصِفَةً... والتَّجَانُّسُ أن يَتَّفِقَا مَخْرَجًا وَيَخْتَلِفَا صِفَةً... والتَّقَارُبُ أن يَتَقَارَبَا مَخْرَجًا أَوْ صِفَةً، أو مَخْرَجًا وَصِفَةً} (٢١).

أقسامُ الإدغام:

لِلإدغامِ تقسيماتٌ تختلفُ باختلافِ أسُسِ التَّقْسِيمِ، وبُهمُنَا مِن ذلكِ تقسيمُهُ بِاعتبارِ الحُكْمِ على الإدغامِ؛ إذ يُقسَمُ - تَبَعًا لِذَلِكَ - على ثلاثةِ أقسامٍ هي: الإدغامُ المُمتنعُ، والإدغامُ الجائزُ، والإدغامُ الواجبُ.

فأمَّا الإدغامُ المُمتنعُ فأربعةُ أقسامٍ؛ أوَّلُها: أن يتحرَّكَ الأوَّلُ وَيُسَكَّنَ الثاني نحو (ظَلَّلْتُ)؛ وثانيها: أن يكونَ أحدهما لِلإلحاقِ نحو (مَهْدَدٍ)؛ وثالثُها: أن يكونَ ما قَبْلَ الأوَّلِ حَرْفًا ساكِنًا غيرَ مَدَّةٍ نحو (وَلِيَّ يَحْيَى)، و(عَدُوٌّ وَلِيدٍ)؛ ورابعُها: أن يُؤدِّيَ الإدغامُ إلى ما ليسَ بِمِثَالِ لِلْفِعْلِ نحو (ظَلَّلَ)، و(سُرَّرَ) (٢٢).

وأما الإدغامُ الجائزُ فهو {أن يلتقيَ الحرفانِ مُتحرِّكَيْنِ في كلمةٍ، وقَبْلَهُما مُتحرِّكٌ أو مَدَّةٌ نحو (الجَمَلُ لَكَ)، و(المالُ لِرَزيدٍ). ولكَ في هذا الإدغامُ والتَّرْكُ} (٢٣).
وأما الإدغامُ الواجبُ فهو ما سأفصِّلُ القولَ فيه في قابلِ البَحْثِ.

الإدغامُ الواجبُ:

يَذكُرُ الصَّرْفِيُّونَ لإدغامِ الصَوْتَيْنِ المِتمَتِّلَيْنِ أو المِتمَتَّرَيْنِ ثلاثةَ أَحكامٍ هي: الوجوبُ، والجوازُ، والامتناعُ. وهذه الأحكامُ خاصَّةٌ بالاستعمالِ اللغويِّ، أمَّا في قراءةِ القرآنِ فإنَّ الإدغامَ تَحَكُّمُهُ القِراءةُ؛ لأنَّها سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ (٢٤).

ولكنَّ بالاستقراءِ تَبَيَّنَ أَنَّ الخِلافَ بينَ عُلَماءِ العِربِيةِ وَعُلَماءِ التَّجويدِ في مواضعِ الإدغامِ الواجبِ إِمَّا هو في إدغامِ المِتمَتَّرَيْنِ أساسًا. وسأبيِّنُ هذه المواضعَ في أماكنها المُناسبةِ من البَحْثِ إن شاء اللهُ.

فالإدغامُ الواجبُ إذن يكونُ في الصَوْتَيْنِ المِتمَتِّلَيْنِ أو المِتمَتَّرَيْنِ، وفي الآتي بيانُ تفصيلِ ذلك:

١. إدغامُ المُتمَتِّلَيْنِ الواجبُ.

يكون التقاء الصوتين المتماثلين على ثلاثة أضرب، أولها: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، وثانيها: أن يتحركاً معاً، وثالثها: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني. ويقع الوجود في الضربين الأول والثاني - وسيأتي تفصيل شروطه -، ومعنى الوجود هنا أن تستعمل اللغة لا يستطيع تقادي الإدغام، فهو يحدث تلقائياً^(٢٥)، وأما الضرب الثالث فيمتنع الإدغام فيه؛ فلا تعلق للبحث به؛ لأنه معني بما يجب فيه الإدغام فحسب. وفي ما يأتي تفصيل القول في ضربي الإدغام المتعلقين بإدغام المتماثلين الواجب:

● الضرب الأول: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني.

ويكون الإدغام في هذه الحالة واجباً؛ إذ لا حاجز بين الصوتين من حركة ولا غيرها^(٢٦)، وسواء أكان المثلان في كلمتين نحو: لم يكتب بالقلم، أم في كلمة واحدة نحو (من) و(هم)^(٢٧). ولكن اشتراط العلماء لهذا الإدغام الواجب عدداً من الشروط، وهي:

١. ألا يكون الساكن الأول والمتحرك الثاني همزتين، وذلك نحو: نبئ أخاك؛ فإنه لا يدغم للاستتقال^(٢٨)، إلا أن تكون الهمزتان عينين في الكلمة نحو (سأل) و(رأس)، فإنك تدغم ولا تبدل؛ لأتلك لو أبدلت إحدهما لاختلفت العينان، والعيان أبداً في كلام العرب لا تكونان إلا مثلين^(٢٩). {أما إذا التقى الهمزتان في غير موضع العين فلا إدغام فيهما لأن لهما باباً في التخفيف هو أولى بهما من الإدغام^(٣٠).

٢. ألا يكون المثلان ألفين: فلا يدغم في هذه الحالة لتعذر ذلك^(٣١). وعلل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) هذا التعذر بأن {الإدغام لا يكون إلا في متحرك، والألف لا تتحرك^(٣٢). ومن قبل قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): {الألف لا تكون إلا ساكنة، ولا يلتقي ساكنان^(٣٣).

٣. ألا يكون أول المثلين هاء السكت: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴾^(٣٤) هلك عنى شاطئية^(٣٥) [الحاقه]، إذ يمتنع الإدغام هنا على قول النحويين. وعبر عن هذا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بقوله في قصيدته الكافية الشافية: {وليس ها سكت...^(٣٤). وعلل السيوطي (ت ٩١١هـ) ذلك بقوله: {فإنها إذا وصلت ينوى الوقف عليها والابتداء بما بعدها، فيتعين الفك، قال أبو حيان: ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها، إلا رواية عن ورش بالإدغام، وهو ضعيف من جهة القياس^(٣٥).

والحقُّ أن كَلامَ السُّيوطيِّ وأبي حَيَّانَ (ت ٧٤٥هـ) ليس دقيقاً، وفيه تحكيمٌ لقواعدِ النَّحويِّينَ في القراءاتِ المتواترة، كما أنَّ في كلامِ أبي حَيَّانَ قُصوراً عجبياً في استقراءِ مَنْ أَدغَمَ الهاءَينِ مِنَ القُرَّاءِ في سورةِ الحاقَّة؛ إذ إنَّ الإِدغامَ ليس روايةً مُنفردةً عن ورثِ (ت ١٩٧هـ) كما ادَّعى، بل وردَ في قراءةِ كلِّ من ابنِ عامرِ الشَّاميِّ (ت ١١٨هـ)، وابنِ كثيرِ المكيِّ (ت ١٢٠هـ)، وعاصمِ الكوفيِّ (ت ١٢٧هـ)، وأبي عمرو البصريِّ (ت ١٥٤هـ)، ونافعِ المدنيِّ (ت ١٦٩هـ)، والكسائيِّ الكوفيِّ (ت ١٨٩هـ)^(٣٦)، فكلُّهم قرأَ بالإِدغامِ والإظهارِ على الوجهَينِ، ومعلومٌ أنَّ قراءاتِ هؤلاءِ صحيحةٌ مُتواترةٌ. وهذا يَكشِفُ عن أنَّ بعضَ ما قرَّره النَّحويُّونَ ممَّا ينبغي إعادةُ النَّظرِ فيه لِزَدِّ الأمورِ إلى نصابِها^(٣٧).

٤. ألا يكون أولُ المثلثين مَدًّا في آخرِ الكلمة: قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): {وإذا كانت الواو قبلها ضمَّةً، والياءُ قبلها كسرةً، فإنَّ واحدةً منهما لا تُدغمُ إذا كانَ مثلها بعدها، وذلك قولك: ظلموا واقِدًا، وظلمي ياسيرًا، ويغزو واقِدًا، وهذا قاضي ياسرٍ... وإذا قُلتُ وأنت تأمرُ: اخشي ياسيرًا، واخشوا واقِدًا، أدغمتُ؛ لأنَّهما ليسا بحرفي مَدٌّ كالألفِ^(٣٨).

وتفسيرُ هذا أنَّه لا إدغامُ في نحو قولهِ تعالى: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ [الناس: ٥]؛ لئلا يذهبَ المَدُّ بالإِدغامِ، مع ضَعْفِ الإِدغامِ. فلو كانَ حرفٌ لينٌ فقط لَوَجِبَ الإِدغامُ^(٣٩).

٥. ألا يكون أولُ المثلثين مُنقلَبًا عن غيرِهِ انقلابًا جائزًا: وذلك نحو قراءةِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مِنْهَا سَمِيرَاتٌ﴾^(٤٠) [يوسف]، فـ(للزُّبيا) أصلُها (للرُّوبيا)، وعندَ التَّخفيفِ أصبحت (زوبيا)، فأعلتُ بحسبِ القاعدةِ التي تقضي بأنَّه إذا اجتمعت الواو والياءُ، وكانت الأولى منهما ساكنةً، قُلبت الواو ياءً، ثُمَّ أدغمتُ فيها. فالأصلُ إذن هو (رُوبيا) لا (زوبيا)، فالقلبُ هنا لِذلك جائزٌ لا واجبٌ، وكذلك الإِدغامُ. وأمَّا إذا كانَ أولُ المثلثين مُنقلَبًا عن غيرِهِ انقلابًا واجبًا فإنَّ الإِدغامَ يُصبحُ واجبًا أيضًا، مثل (غَيِّ) أصلُهُ (غَوِّي)، اجتمعت فيه الواو والياءُ، والأولى منهما ساكنةً، فقُلبت ياءً وجوبًا، وأدغمتُ في الثانيةِ وجوبًا^(٤١).

٦. ألا يكون المثلثان في مجهولٍ (فاعِل) المُعتلَّ العَيْنِ: وذلك نحو (قُورول)، لئلا يحصلَ الالتباسُ؛ لأنَّه لو أدغِمَ فقيلَ: (قُورل) لم يُعلمْ أهُو مَجْهولٌ (قَاورل) أم مَجْهولٌ (قُورل). وكذا في (بُويج)^(٤٢).

٧. ألا يكون ما هُما فيه على وزنِ (أفعل) التي هي لِلتَّعجُّبِ: وذلك نحو: أَحْبِبْ بِرِيْدٍ؛ محافظةً على الصَّيغَةِ، إذ لو أدغِمَا لَدَهَبَتْ صيغَةُ التَّعجُّبِ^(٤٣).

٨. ألا يكونا في ضرورة الشعر: إذ يجوز الإظهار في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:
 إِنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا^(٤٤).
 ولا يجوز في غير الشعر إلا: ضَنَّوْا^(٤٥).

● الضرب الثاني: أن يتحرَّكًا معًا.

حدَّد أهل العلم لهذا الضرب من الإدغام عدَّة شروط، وهي:

١. أن يكونا في كلمة واحدة: وذلك نحو (مَدَّ) أصلها (مَدَدَ) بالفتح، و(مَلَّ) أصلها (مَلَلَّ) بالكسر، و(حَبَّ) أصلها (حَبَبَ) بالضَّمَّ^(٤٦). بخلاف حال كونهما في كلمتين، فالإدغام حينئذٍ غير واجب في الكلام ولا في الشعر، وأنت بالخيار: إن شئت أدغمت، وإن شئت لم تُدغم^(٤٧).

٢. ألا يتصدَّر أحدهما: فإذا تصدَّر أحدهما لم يُدغم، نحو (دَدَنَ)^(٤٨).

٣. ألا يتصلَّ أولهما بمُدغم: وذلك نحو (جُسَسَ)^(٤٩). وعلَّل السيوطي عدم الإدغام هنا بأن فيه إبطالاً للإدغام الذي قبله^(٥٠).

٤. ألا يكونا في وزنٍ مُلحقٍ: وذلك سواءً أكانَ الملحقُ أحدَ المثلين مثل (قَرَدَدَ) - أي: ما ارتفع من الأرض -، أم زائداً قبلَ المثلين مثل (هَيْلَلَ) - أي: أكثر من ذكر لا إله إلا الله -، فإنَّ الياءَ مزيدةٌ للإلحاقِ بِ(دَحْرَجَ)، أم بزيادة أحدِ المثلين وغيره مثل (أَقْعَسَسَ) - أي: رجع إلى الخلف - فإنه مُلحقٌ بِ(أَحْرَنْجَمَ) - أي: أراد الأمر ثم رجع عنه -، والإلحاقُ حصلَ فيه بالسَّيْنِ التَّائِيَةِ وبالْأَلْفِ والنُّونِ^(٥١). وعلَّل أبو عليِّ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) عدم الإدغام في الإلحاقِ بقوله: {لو أدغمت شيئاً منها لم ثواز ما أزدت الإلحاقَ به وخالفه في وزنه، فكانَ ذلك نقضاً للغرضِ^(٥٢).

٥. ألا يكون المثلان في اسمٍ على وزنِ (فَعَلَ) ك(طَلَّلَ) و(مَدَدَ)، أو (فَعُلَ) ك(ذُلَّلَ) و(جُدُدَ)، أو (فَعَلَ) ك(لِمَمَ)، أو (فَعَلَ) ك(دُزَرَ) و(جُدُدَ)^(٥٣) وعلَّل ابن مالك فك الإدغام هنا بقوله: {ووجب لـ(فَعَلَ) و(فَعُلَ) و(فَعَلَ) والفك لمخالفتها الفعل في الوزن؛ إذ الإدغام فرغ على الإظهار، فخصَّ بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لا يوازن. ولأصالة الفعل في الإدغام لم يُستثن منه مفتوح العين ولا مكسورها - غالباً - ولا

مضمومها، واستثني من الاسم الثلاثي المفتوح العين ك(لمم) ليُعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل^(٥٣).

أما موقفُ الدِّينِ أبو البقاء المعروف بابنِ يَعِيشَ (ت ٦٤٣ هـ) فعَلَّلَ امتِناعَ إدغامِ المثلِّينِ في نحو (سُرر) و(طَلل) و(جُدَد) وإن كانا أصليَّينِ مثلهما في (شَدَد) و(مَدَد) بأنَّ {الإدغامَ فيها يُحَدِّثُ لَبْسًا واشتِباةَ بناءٍ ببناءٍ؛ إذ لو ادْغَمْتَ لم يُعَلَمَ المقصودُ منها؛ ألا ترى أنَّك لو ادْغَمْتَ فُقِلْتَ: طَلٌّ، وسُرٌّ، وجُدٌّ، لم يُعَلَمَ أنَّ (طَللاً) (فَعَلَ) وقد ادْغَمَ؛ لأنَّ في الأسماءِ ما هو على زِنَةِ (فَعَلَ) ساكنِ العَيْنِ نحو (صَدَّ) و(جَدَّ). ولو ادْغَمَ نحو (سُرر) ففِئِلَ: سُرٌّ، لم يُعَلَمَ هل هو (فَعَلَ) مِثْلُ (طُنَّب) وقد ادْغَمَ أو هو على (فَعَلَ) أصلاً نحو (جُبَّ) و(دُرَّ)، وكذلك (جُدَّد). ولم يَكُنْ مِثْلُ هذا اللبسِ في نحو (شَدَّ) و(مَدَّ)؛ لأنَّه ليسَ في زِنَةِ الأفعالِ الثلاثيةِ ما هو على زِنَةِ (فَعَلَ) ساكنِ العَيْنِ فيلْتَبَسُ به^(٥٤).

٦. ألا تكون حركة ثانيهما عارضةً: وذلك نحو: اخصص ابني، والأصل: اخصصن - بالسكون -، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فلم يُعَدَّ بغرضها وبقي وجوب الفاك^(٥٦).

٧. ألا يكون المثلان ياعين يلزم تحريك ثانيهما نحو (حيي) و(عيي)، ولا تاعين في (افئعل) نحو (استنتر) و(افئتل)^(٥٧):

ذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ هذا الشَّرْطَ في (الكافية الشَّافية) بقوله:

إِنْ يَكُ يَاءٌ أَحَدُ الْمُثَلِّينِ مَعَ لُزُومِ تَحْرِيكِ فَخَيْرٌ تَتَّبِعُ
(وَحَيِّ) أَفْكَكَ وَادْغَمَ نُونٌ حَذَرَ كَذَلِكَ نَحْوِ (تَتَجَلَّى) و(اسْتَنْتَرَ)

وقال في شرح ذلك: {كان حق (حيي) أن يلتزم إدغامه كما التزم في (صننت) مجرداً من الساكن، لكن في (حيي) ما ليس في (صننت) من أن المثلين لا يلتقيان في المضارع ولا في الأمر، فكان اجتماعهما مفكوكين - إذا صار اجتماعهما - كأنه عارض، والعارض لا اعتداد به، وما أشبه ذلك. فهذا توجيه فاك (حيي) وما أشبهه^(٥٨).

٨. ألا يكون في ما شدَّ ترك الإدغام فيه أو ورد في ضرورة الشعر:

قال ابن مالك: {شدَّ ترك الإدغام في: أَللَّ السَّقاءَ - إذا تغيَّرت رائحته -، وفي: دَبَبَ الإنسانَ - إذا نبت الشعر في جبينه -، وفي: صَكَكَ الفَرَسُ - إذا اصطك عرقوباه -، وفي: ضَبَبَتِ الأَرْضُ - إذا كثرت ضبابها -، وفي: قَطِطَ الشَّعْرُ - إذا اشتدَّت جُعودته -، وفي: لَخِخَتِ

الأرضُ ولَحَحَتْ- إذا التصقَّتْ-، وفي: مَشِشَتْ الدَّابَّةُ- إذا ظَهَرَ فيها شيءٌ له حجمٌ دون صلابة العظم-، وفي: عَزَزَتْ الناقَةُ- إذا ضاقت إحليلُها-. ومن الفكِّ الشَّادُّ دون ضرورة قول العرب: قد عَلِمْتُ ذلك بِنَاتِ أَلْبَيْهِ. ولا يجوزُ القياسُ على شيءٍ من هذه المفكوكاتِ، بل ما وردَ منه قُبيلَ وعدٍّ من الضَّرورَاتِ كقول أبي النَّجْمِ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْأَجَلِّ (٥٩) ح (٦٠).

٢. إدغامُ الْمُتَقَارِبَيْنِ الْوَاجِبُ.

إنَّ تَقْسِيمَ الإِدْغَامِ إِلَى إِدْغَامِ الْمُتَمَاتِلَيْنِ وَإِدْغَامِ الْمُتَقَارِبَيْنِ (وَالْمُتَجَانِسَيْنِ عِنْدَ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ) إِنَّمَا هُوَ تَقْسِيمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ، وَالْأَفْلا إِدْغَامٌ إِلَّا إِدْغَامٌ مِثْلٌ فِي مِثْلِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُتَقَارِبَ يُقَلِّبُ مِنْ جِنْسِ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ، فَيُؤَوَّلُ إِلَى إِدْغَامِ مِثْلٍ فِي مِثْلٍ؟ وَأَكْثَرُ صُورِ الإِدْغَامِ بَيْنَ الْمُتَقَارِبَيْنِ مِنْ نَوْعِ الإِدْغَامِ الْجَائِزِ، وَفِيهِ عَدَدٌ مِنْ حَالَاتِ الإِدْغَامِ الْوَاجِبِ وَالْمَمْتَنَعِ^(٦١).

وَذَهَبَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت ٨٣٣هـ) فِي إِدْغَامِ الْمُتَمَاتِلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ مَذْهَبًا وَاحِدًا، إِذْ قَالَ: {كُلُّ حَرْفَيْنِ التَّفْيَا أَوْلُهُمَا سَاكِنٌ، وَكَانَا مِثْلَيْنِ أَوْ جِنْسَيْنِ، وَجَبَّ إِدْغَامُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا لُغَةً وَقِرَاءَةً؛ فَالْمِثْلَانِ نَحْوُ: ﴿رَبَّحْتَ جَعْرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، ... وَالْجِنْسَانِ نَحْوُ: ﴿وَقَالَتْ طَأْفَةُ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿أَفَلَتْ دَعَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿فَدَبَّيْن﴾ [البقرة: ٢٥٦]، إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الرَّخْف: ٣٩]، ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، هَلْ رَأَيْتُمْ، ﴿قُلْ رَبِّي﴾ [المؤمنون: ٩٣]، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ الْمِثْلَيْنِ حَرْفَ مَدٍّ نَحْوُ: ﴿الَّذِي يُوسِسُ﴾ [الناس: ٥]، ... أَوْ أَوَّلَ الْجِنْسَيْنِ حَرْفَ حَلْقٍ نَحْوُ: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ [الرَّخْف: ٨٩] ح (٦٢).

وَمَذْهَبُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ بِإِطْلَاقِهِ هَذَا لَا يُسَلِّمُ لَهُ؛ إِذْ وَرَدَتِ الْقِرَاءَةُ بِالْإِظْهَارِ فِي مَا تَجَاوَرَ مِنَ الْجِنْسَيْنِ كَمَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ (ت ١٣٠هـ)، وَوَرِشٍ، وَخَلْفِ الْبَزَّارِ الْكُوفِيِّ (ت ٢٢٩هـ) عَنْ حَمْزَةِ الرَّيَّاتِ الْكُوفِيِّ (ت ١٥٦هـ): ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، بِإِظْهَارِ الْبَاءِ عِنْدَ الْمِيمِ وَمَخْرَجُهَا وَاحِدًا^(٦٣). وَأُظْهَرَ النَّاءُ عِنْدَ الدَّالِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلَهُتْ ذَلِكُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ابْنُ كَثِيرٍ، وَعَاصِمٌ، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَنَافِعٌ، وَهَشَامُ الشَّامِيُّ (ت ٢٤٥هـ) عَنِ ابْنِ عَامِرٍ بِاخْتِلَافٍ عَنْهُمْ^(٦٤).

ويُمكنُ تقسيمُ الأصواتِ التي يَحْدُثُ بينها إدغامٌ غيرُ المُتَمَاتِلَيْنِ على مجموعتين، إحداهما: مجموعةُ الأصواتِ التي يَقُلُّ فيها الإدغامُ، وهي ما عدا أصواتِ طَرَفِ اللسانِ، وَيَسْمَلُ ذلكَ أصواتِ الحَلَقِ والشَّقَّتَيْنِ. والأخرى: مجموعةُ الأصواتِ التي يَكْثُرُ فيها الإدغامُ، وهي أصواتُ طَرَفِ اللسانِ (ل ن ر)، (س ص ز)، (ذ ظ)^(٦٥).

والإدغامُ الواجبُ في المُتَقَارِبَيْنِ ليسَ مُطْلَقًا كإدغامِ المُتَمَاتِلَيْنِ، بل في أحرفٍ مخصوصةٍ، كما أن وجوبَ الإدغامِ فيها قد يكونُ مخصوصًا بمواضعٍ مُعَيَّنَةٍ في القرآنِ الكريمِ أو في كلامِ العربِ، وليسَ مُطَرِّدًا في كلِّ ما يُشابهُها من مواضعٍ. ولذا قد يَنْصُ عُلَمَاءُ التَّجْوِيدِ في مَوْضِعٍ ما من القرآنِ الكريمِ على وجوبِ الإدغامِ في حينِ أن عُلَمَاءَ العَرَبِيَّةِ قد يَرَوْنَ جَوَازَ ذلكَ في كلامِ العربِ. وسأشيرُ إلى مواطنِ الخلافِ هذه حينَ أَمُرُ عليها.

وثَمَّةُ حروفٍ قيلَ بِوقوعِ هذا النُّوعِ مِنَ الإدغامِ الواجبِ فيها، أوردَ أَهْمَهَا بحسبِ تسلسلِها في كتابِ سَبِيوِيَه في ما يأتي:

١- إدغامُ القافِ في الكافِ.

حَكَمَ عُلَمَاءُ التَّجْوِيدِ على التِّقَاءِ القافِ الساكنةِ بالكافِ في قوله تعالى: ﴿أَرْفَعُهُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] بِأنَّهُ إدغامٌ واجبٌ^(٦٦)، في حينِ مَثَلِ سَبِيوِيَه لهذا الالتقاءِ بِقولنا: الحَقُّ كذَدة، وقال: {الإدغامُ حَسَنٌ، والبيانُ حَسَنٌ، وإِنَّمَا أَدْعَمْتُ لِغُرْبِ المَخْرَجَيْنِ، وَأَتَمَّا مِنْ حروفِ اللسانِ، وهما مُتَقَانِ في الشَّدَّةِ^(٦٧).

٢- إدغامُ النُّونِ في حُرُوفِ (ويرمل).

حَكَمَ عُلَمَاءُ التَّجْوِيدِ بِوجوبِ إدغامِ النُّونِ الساكنةِ- ولو تَتَوَيَّنًا- في خمسةِ أحرفٍ هي اللامُ والرَّاءُ والميمُ والواوُ والياءُ، ومِثَالُ النُّونِ مع هذه الأحرفِ: ﴿مِنْ يَوْمِهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿مِنْ وَوَلَوْ﴾ [البقرة: ١٢٠]. ومِثَالُ التَّنوينِ معها: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿وَأَيُّهَا وَنَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٧]^(٦٨). واستنَّتِي عُلَمَاءُ التَّجْوِيدِ مِنْ هذا النُّوعِ إدغامِ النُّونِ الساكنةِ في الرَّاءِ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] عندِ حَفْصِ الكُوفِيِّ (ت ١٨٠هـ) عن عاصِمِ مِنْ طَرِيقِ (الشَّاطِئِيَّة) بِسَبَبِ سَكْتِهِ على النُّونِ، والسَّكْتُ يَمْنَعُ الإدغامَ. أمَّا إِذَا قُرئَ لَهُ بِتَرْكِ السَّكْتِ في أَحَدِ الوجهَيْنِ له مِنْ طَرِيقِ (طَبِيبَةَ النَّشْرِ) فلا مانعَ حينئذٍ مِنَ الإدغامِ على القاعدةِ العامَّةِ^(٦٩).

وذكر سيبويه هذا النوع من الإدغام في موضع من (الكتاب) غير حاكم عليه بوجوب أو غيره، واكتفى بالحكم عليه بالوقوع بغنة أو بغير غنة^(٧٠). ولكنه أشار بعد ذلك في موضع آخر إشارة يفهم منها أنه يحكم بتقل عدم إدغام النون إذا وقعت ساكنة قبل الزاء واللام، إذ قال: {ولا تعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام؛ لأنهم إن بينوا ثقل عليهم لفرب المخرجين...، وإن أدغموا التيس بالمضاعف...، وذلك أنه ليس في الكلام مثل (قنر) و(عئل) ^(٧١).

غير أن ابن عصفور صرح بوجوب هذا الإدغام بقوله: {ويجب إدغام النون إذا كان بعدها حرف من حروف (ويرمل) لمقاربتها لها؛ أما مقاربتها للراء واللام ففي المخرج، وأما مقاربتها للميم ففي الغنة، وأما مقاربتها للياء والواو فلأن في النون غنة تشبه اللين في الياء والواو؛ لأن الغنة فضل صوت في الحرف كما أن اللين كذلك، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء والواو كذلك ^(٧٢).

وانتقدت كلمة علماء التجويد وعلماء العربية على أن هذا الإدغام إنما يكون واجباً إذا كان في كلمتين لا في كلمة واحدة كـ(الدنيا) و(صنوان) و(زئماء)، فإن الفك حينئذ لازم^(٧٣). وعلل ابن عصفور هذا بأنك إذا أدغمت لم يبق ما يستدل به على الأصل؛ ألا ترى أنك لو أدغمت النون من (أمثلة) في الميم فقلت: أمثلة، لم يدز هل الأصل (أمثلة) أو (أمثلة)؟ ^(٧٤).

٣- إدغام لام المعرفة في حروفها (الإدغام الشمسي).

هو إدغام لام التعريف في حروفها الثلاثة عشر. ووجوب الإدغام في هذا الموضع انتقدت عليه كلمة علماء التجويد^(٧٥)، وعلماء العربية^(٧٦) إلا ما حكاه الكسائي الكوفي من {أنه سمع العرب تبيين اللام- يعني لام المعرفة- عند كل الحروف إلا عند اللام مثلها أو الراء أو النون. قال: قال بعضهم: الصامت... والذي حكاه الكسائي لم يحكه أيضاً البصريون ^(٧٧).

٤- إدغام لام غير المعرفة في الراء.

حكّم علماء التجويد بوجوب إدغام اللام الساكنة في الراء، سواء أكانت من حرف مثل (بل) نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ رَكُوعٌ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، أم من فعل مثل (قُل) نحو قوله

تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَرْزُقْنِي مِنْ أَمْثَلِ مَسَاكَا﴾ [المؤمنون: ٢٩]. واستنتوا من هذا الوجوب إدغام اللام في (بَل) من قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] لِحَفْصٍ عن عاصمٍ من طريق (الشاطبية) بسبب سكتها عليها، والسكتُ يَمْنَعُ الإدغام. أما إذا فُرئ له بِتَرْكِ السكْتِ في أحدِ الوجهين له من طريق (طَيِّبَةُ النَّشْرِ) فلا مانع حينئذٍ من الإدغام على القاعدة العامة^(٧٨).

وذكر سيبويه هذه الحالة ولم يحكم عليها بالوجوب، بل قال: {فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام (هَل) و(بَل) فإن الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: هَرَأَيْتَ؟ لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها...، وإن لم تُدغم فقلت: هَلْ رَأَيْتَ؟ فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عريضة جائزة}.
٥- إدغام الطاء في التاء.

حكّم علماء التجويد بوجوب إدغام الطاء الساكنة في التاء في نحو قوله تعالى: ﴿أَحَطُّ﴾ [النمل: ٢٢]، و: ﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة: ٢٨]، و: ﴿فَرَطْتُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] أما ما ذكره أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) من أن الطاء تُبان عند التاء في ﴿فَرَطْتُمْ﴾ و﴿أَحَطُّ﴾^(٨١)، فليس المقصودُ (الإبانة) هنا الإظهار المطلق وإنما إظهار صفة الإطباق في الطاء المدعّمة؛ لما ذكره الرّمخسري (ت ٥٣٨هـ) من أن {الأقيس في المطبقة إذا أدعمت تبقيّة الإطباق، كقراءة أبي عمرو: ﴿عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾^(٨٢) [الرّمز: ٥٦] (٨٣).

وحكم سيبويه بوقوع هذا النوع من الإدغام ولكنه لم يوجبهُ، إذ قال: {وكذلك الطاء مع التاء، إلا أن ذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً؛ لأن الدال كالطاء في الجهر، والتاء مهموسة، وكلّ عربي، وذلك: انفتوأمًا، تُدغمُ (٨٤). وقال في موضع آخر: {ولو بيّنت فقلت: ... اضبط تلك... لجاز، وهو يتقلّ التكلم به (٨٥). ونقل أيضاً أن {مما أخلصت فيه الطاء تاء سماعاً من العرب قولهم: حُتُّهم، يُريدون: حُطُّهم (٨٦).

٦- إدغام الدال في التاء، والتاء في الطاء، والتاء في الدال.

حكّم علماء التجويد بوجوب إدغام الدال الساكنة في التاء، سواءً أكانت هذه الدال من حرفٍ مثل (قَدْ) أم من غيره، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّ﴾ [البقرة: ٢٥٦] (٨٧).

وقال أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في أثناء حديثه عن مذهب نافع في القراءة: {قوله: ﴿قَدَّبَيْنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَا﴾ [العنكبوت: ٣٥]، ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿هَمَّتْ طَائِفَتَانِ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، وما أشبه ذلك مُدغمٌ كُلُّهُ لا يجوزُ إلا ذلك. على أن ابن المُسيَّبِيّ قد روى عن أبيه: ﴿قَدَّبَيْنَ﴾ بإظهار الدال عند التاء، وهذا مما أخبرتُكَ أن إظهاره خروجٌ من كلام العرب، وهو رديءٌ جداً؛ لِغُرْبِ الدال من التاء، وأنهما بمنزلة واحدة، فنقل الإظهار^(٨٨) فهذه القراءة ضعيفةٌ إذن لا تقوى على خرق قاعدة وجوب الإدغام هنا.

وأما إدغام الدال من غير حرف (قد) فأمثله كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿حَصَدْتُمْ﴾ [يوسف: ٤٧]، و﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وغير ذلك^(٨٩).

وفرق الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في وجوب الإدغام هنا بين أن يكون في كلمة واحدة وأن يكون في كلمتين، فقال: {واعلم أنه إذا كان أول المتقاربتين ساكناً والثاني ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ فكأنهما في الكلمة الواحدة التي لا يلبس الإدغام فيها؛ وذلك لشدّة اتصال الضمير، ثم إن اشتدّ تقارب الحرفين لزم الإدغام فيهما كما في (عدت) و(زدت). بخلاف الكلمتين المستقلتين نحو: أعد تمرّك، فإنه يجوز ترك الإدغام إذن، والإدغام أحسن، وبخلاف ما لم يشتدّ فيه التقارب نحو: عدت^(٩٠).

وكذلك حكم علماء التجويد بوجوب إدغام تاء التانيث الساكنة في الدال وفي الطاء؛ ففي الدال في موضعين من القرآن الكريم لا ثالث لهما، أولهما: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَتْكَ دَعْوَا اللَّهِ رَبُّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وثانيهما: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]. وفي الطاء في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَفَرَتْ طَائِفَةٌ﴾ [الصّف: ١٤]^(٩١).

وذكر سيبويه هذه الإدغامات من غير حكمٍ عليها بالوجوب، فقال: {وتصير الدال مع الطاء طاءً، وذلك: انقطالاً. وكذلك التاء، وهو قولك: انعطالاً؛ لأنك لا تُجحفُ بهما في الإطباق ولا في غيره. وكذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، ليس في واحدٍ منهما إطباقٌ ولا استطالةٌ ولا تكريرٌ... والتاء والدال سواء، كلٌ واحدةٌ منهما تُدغمُ في صاحبتيها حتى تصير التاء دالاً والدال تاءً؛ لأنهما من موضعٍ واحدٍ، وهما

شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس، وذلك قولك: انْعُدْ لِمَا، و: انْقُذْكَ، فَنُدْعِمُ. ولو بَيَّنْتَ فَعُلْتَ... انْقُذْ تَلْكَ، و: انْعُتْ دُلْمَا، أجازَ، وهو يَتَقَلُّ التَّكَلُّمَ بِهِ^(٩٢).

٧- إدغام الدال في الظاء.

أوجب علماء التجويد إدغام الدال الساكنة من (إذ) في الظاء في موضعين من القرآن الكريم، أولهما: قوله تعالى: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الرُخرف: ٣٩]، وثانيهما: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [النساء: ٦٤]، ولا ثالث لهما في التنزيل^(٩٣).

وذكر سيبويه هذا الإدغام في كتابه من غير حكم عليه بالوجوب، فقال: {وقصة الظاء والدال والثاء كذلك أيضاً. وهي مع الدال كالطاء مع الدال؛ لأنها مجهورة مثلها، وليس يُفْرَقُ بينهما إلا الإطباق، وهي من الثاء بمنزلة الطاء من التاء، وذلك قولك: احْفَذْكَ، فَنُدْعِمُ وَتَدْعُ الإطباق، وإن شئت أذهبته. وتقول: احْفَذَيْتَا، وإن شئت أذهبته الإطباق، وإذابه مع الثاء كإذابه من الطاء مع التاء. وإن أدغمت الدال والثاء فيهما أنزلتهما منزلة الدال والثاء إذا أدغمتها في الطاء، وذلك قولك: حُظَّالِمَا، و: اِبْعَظَّالِمَا^(٩٤).

فقد تلخص مما سبق أن ثمة خلافاً في حكم عدد من مواضع الإدغام بين علماء العربية وعلماء التجويد، يتركز في مواطن إدغام المتقاربتين، ويتراوح بين الوجوب والاستحسان والجواز المطلق. وليس هذا الخلاف لفظياً لا يبني عليه عمل، بل هو خلاف عملي يؤثر في طريقة النطق في تلك المواطن التي شملها الخلاف، فينبغي لمن رام إتقان أدائه النطقي معرفتها، وعدم إغفال الفروق المترتبة عليها، ولاسيما أنها فروع تتعلق بأحكام تلاوة كتاب الله تعالى، وهي سنة متبعة لا تجوز مخالفتها والاكتفاء معها باستصحاب أحكام لغوية علم أن بعضها محل نزاع بين علماء العربية وعلماء التجويد.

هوامش البحث

- (١) يُنظر: (المدخل إلى علم أصوات العربية) للدكتور غانم قدوري الحمد: ٢١٥.
- (٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢١٩.
- (٣) يُنظر: الخصائص: ١٤١/٢.
- (٤) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٢٥.
- (٥) يُنظر: (القاموس المحيط) للفيروزآبادي: ١٤٥٩/٢.

- (٦) (الإدغام الكبير) لأبي عمرو الداني: ٩٢.
- (٧) يُنظر: (المقتضب) للمبرد: ٢١١/١.
- (٨) يُنظر: (الكتاب) لسيبويه: ٤٧٢/٤.
- (٩) يُنظر: (ما ذكره الكوفيون من الإدغام) لأبي سعيد السيرافي: ٣١.
- (١٠) يُنظر: (الكتاب): ٤٣٨/٤.
- (١١) يُنظر: (الوافي في شرح الشاطبية) لعبد الفتاح القاضي: ٥٣.
- (١٢) يُنظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ٣٣ - ٣٤.
- (١٣) (المُنصف): ٣٢٨ / ٢.
- (١٤) الإدغام الكبير: ٩٥ - ٩٦. ويعرض لهذا الأصل ما يخالفه مثل إدغام القاف في الكاف الذي منه ما هو جائزٌ نحو قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿وَعَلَّقَ كُلُّ فَوْوٍ﴾ [الفرقان: ٢] وكل ما كان على شاكلته في القرآن بالإدغام الكبير، واتفق الفراء على قراءة: ﴿أَرْزَخُفُّمُ﴾ بالإدغام على خلاف بين أهل الأداء في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف وعدّ الإدغام ناقصاً، أو حذفها وعدّه تاماً، والأخير هو المشهور المأخوذ به. يُنظر: الوافي في شرح الشاطبية: ٦١. ومما يخالف الأصل المذكور أيضاً جواز إدغام الزاء في اللام عند أبي عمرو وكبار الكوفيين. يُنظر: مقدّمة تحقيق (ما ذكره الكوفيون من الإدغام): ٣٥.
- (١٥) يُنظر: (الكتاب): ٤٣٧/٤.
- (١٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٤١٧/٤.
- (١٧) يُنظر: القاموس المحيط: ٦٠٨/١.
- (١٨) (شرح الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع) للمتورّي القيسي: ٣٨٥/١.
- (١٩) يُنظر: (معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات) للدكتور إبراهيم الدوسري: ٢٩.
- (٢٠) يُنظر: شرح الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع: ٣٨٥/١.
- (٢١) (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري: ٢٧٨/١.
- (٢٢) يُنظر: (البدیع في علم العربية) لمجد الدين بن الأثير: ج ٢/٢/٢٦١.
- (٢٣) يُنظر: المصدر نفسه: ج ٢/٢/٦٢١.
- (٢٤) يُنظر: (دروس في علم الصرف) لأبي أوس إبراهيم الشّمسان: ١٣٢/٢.

- (٢٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١٣٢/٢.
- (٢٦) يُنظر: (شرح المُفَصَّل لِلْمُخَشَّرِي) لابن يَعِيش: ٥١٣/٥.
- (٢٧) يُنظر: (التَّيسِير فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ) لفتحية توفيق صلاح: ٢٤٩.
- (٢٨) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٤٦، والإدغام الكبير: ١١١.
- (٢٩) يُنظر: (المُفَصَّل فِي صَنَعَةِ الإِعْرَابِ) لِلْمُخَشَّرِي: ٥٢٣، و(المُمْتَعِ الْكَبِيرِ فِي التَّصْرِيفِ) لابن عصفور: ٤٠٤.
- (٣٠) (التَّبَصُّرَةُ وَالتَّنْذِرَةُ) لِلصَّيْمَرِيِّ: ٢/٩٣٧ - ٩٣٨.
- (٣١) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٤٦، والإدغام الكبير: ١١١ - ١١٢، و(شرح شافية ابن الحاجب) لُرُكْنِ الدِّينِ الإِسْتِرَابَادِيِّ: ٢/٨٩٣.
- (٣٢) المُمْتَعِ الْكَبِيرِ فِي التَّصْرِيفِ: ٤٠٤.
- (٣٣) المُقْتَضَبُ: ٣٣٤/١.
- (٣٤) شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٧٥.
- (٣٥) (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للستويطي: ٦/٢٨١.
- (٣٦) يُنظر: (التَّنْذِرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ) لابن غَلْبُونِ: ٢/٧٢٩، والوفاي في شرح الشاطبية: ١١٠.
- (٣٧) يُنظر: (المقْتَبَسُ مِنَ اللُّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْقُرْآنِيَّةِ) لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ سَالِمِ مُحْيِسِنِ: ٩٢.
- (٣٨) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٤٢.
- (٣٩) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٦/٢٨١.
- (٤٠) هذه قراءةُ أَبِي جَعْفَرِ المَدَنِيِّ وَصَلًّا وَوَقْفًا، وقراءةُ حَمَزَةِ الكُوفِيِّ وَوَقْفًا فَقَطْ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ عَنْهُ. يُنظر: (شرح طيبة النشر في القراءات العشر) لابن الجزري: ٩٠، ١٠٥.
- (٤١) يُنظر: (شرح الكافية الشافية) لابن مالك: ٤/٢١٧٦، و(شرح شافية ابن الحاجب) لُرُكْنِ الدِّينِ الإِسْتِرَابَادِيِّ: ٢/٨٩٣ - ٨٩٤، والتَّيسِيرِ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ: ٢٤٩ - ٢٥٠.
- (٤٢) يُنظر: (شرح شافية ابن الحاجب) لُرُكْنِ الدِّينِ الإِسْتِرَابَادِيِّ: ٢/٨٩٣.
- (٤٣) يُنظر: أطروحة (الإدغام في العربية) لفاطمة حمزة الراضي: ١٥٩.
- (٤٤) البيت لِقَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى دِيْوَانٍ يَجْمَعُ شِعْرَهُ، وَالشُّعْرُ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ سَيَوِيَّهِ. يُنظر: الكتاب: ١/٢٩.

- (٤٥) يُنظر: التَّبَصُّرَة وَالتَّنْكَرَة: ٩٣٤/٢.
- (٤٦) يُنظر: (مُعْجَم القَوَاعِد العَرَبِيَّة) لَعَبْد الغَنِيِّ الدَّقْر: ٢٤.
- (٤٧) يُنظر: التَّبَصُّرَة وَالتَّنْكَرَة: ٩٣٥/٢.
- (٤٨) يُنظر: هَمْع الهَوَامِع فِي شَرْح جَمْع الجَوَامِع: ٢٨٢/٦.
- (٤٩) يُنظر: شَرْح الكَافِيَةِ الشَّافِيَّة: ٢١٧٧/٤، وَمُعْجَم القَوَاعِد العَرَبِيَّة: ٢٤.
- (٥٠) يُنظر: هَمْع الهَوَامِع فِي شَرْح جَمْع الجَوَامِع: ٢٨٢/٦.
- (٥١) يُنظر: (مُقَدِّمَةٌ فِي أَصُول النَّصْرِيف) لِطَاهِر بن أَحْمَد بن بَابشَاد: ١٢٧، وَشَرْح المُفَصَّل لِلرَّمْخَشَرِيِّ: ٥١٥/٥، وَمُعْجَم القَوَاعِد العَرَبِيَّة: ٢٤ - ٢٥.
- (٥٢) التَّكْمَلَة: ٢٧٣.
- (٥٣) يُنظر: مُقَدِّمَةٌ فِي أَصُول النَّصْرِيف: ١٢٧ - ١٢٨، وَشَرْح المُفَصَّل لِلرَّمْخَشَرِيِّ: ٥/٥١٥، وَمُعْجَم القَوَاعِد العَرَبِيَّة: ٢٥.
- (٥٤) شَرْح الكَافِيَةِ الشَّافِيَّة: ٢١٨٠/٤.
- (٥٥) شَرْح المُفَصَّل لِلرَّمْخَشَرِيِّ: ٥١٥/٥.
- (٥٦) يُنظر: مُقَدِّمَةٌ فِي أَصُول النَّصْرِيف: ١٢٧، وَهَمْع الهَوَامِع فِي شَرْح جَمْع الجَوَامِع: ٢٨٣/٦، وَمُعْجَم القَوَاعِد العَرَبِيَّة: ٢٤.
- (٥٧) يُنظر: مُعْجَم القَوَاعِد العَرَبِيَّة: ٢٥.
- (٥٨) شَرْح الكَافِيَةِ الشَّافِيَّة: ٢١٨٤ / ٤.
- (٥٩) بَيْتٌ مِنَ الرَّجَزِ نَسَبَهُ إِلَى أَبِي النَّجْمِ العِجْلِيِّ عِبْدُ الرَّحِيمِ العَبَّاسِيُّ (ت ٩٦٣هـ) فِي (مَعَاهِد التَّنْصِيصِ عَلَى شَوَاهِدِ التَّلْخِيصِ): ١٨/١، وَعَبْدُ القَادِرِ البَغْدَادِيُّ (ت ١٠٩٣هـ) فِي (خَزَانَةُ الأَدَبِ وَوَلَبُّ لُبَابِ لِسَانِ العَرَبِ): ٣٩٠/٢، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَإِنَّمَا رَوَيْتُهُ فِيهِ: ١٧٥: الحَمْدُ لِلَّهِ الوُحُوبِ المُجْرَلِ.
- (٦٠) شَرْح الكَافِيَةِ الشَّافِيَّة: ٢١٨٠ - ٢١٨٢ / ٤.
- (٦١) يُنظر: المَدْحَلُ إِلَى عِلْمِ أَصْوَاتِ العَرَبِيَّة: ٢٣٨.
- (٦٢) النَّشْرُ فِي القَرَاءَاتِ العَشْرِ: ١٩/١.
- (٦٣) يُنظر: شَرْح طَبِيبَةِ النَّشْرِ فِي القَرَاءَاتِ العَشْرِ: ١١١.
- (٦٤) يُنظر: المَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١١٢.

- (٦٥) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٤٨، والإدغام الكبير: ٩٤ - ٩٥، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٣٩ - ٢٤٠.
- (٦٦) يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١/١٩ - ٢٠، ٢٢١، و(هداية القاري إلى تجويد كلام الباري) لعبد الفتاح المرصفي: ٢٤٠.
- (٦٧) الكتاب: ٤/٤٥٢.
- (٦٨) يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١/٢٣.
- (٦٩) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٣٩ - ٢٤٠.
- (٧٠) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٥٢ - ٤٥٣.
- (٧١) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/٤٥٦.
- (٧٢) المُمتع الكبير في التصريف: ٤٤١.
- (٧٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٩٣، والنشر في القراءات العشر: ١/٢٥.
- (٧٤) المُمتع الكبير في التصريف: ٤٥٠.
- (٧٥) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤٠.
- (٧٦) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٥٧.
- (٧٧) يُنظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ٦٩ - ٧٠.
- (٧٨) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٣٨ - ٢٣٩.
- (٧٩) الكتاب: ٤/٤٥٧.
- (٨٠) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤٢.
- (٨١) يُنظر: إدغام القراء: ١٩.
- (٨٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٨.
- (٨٣) المُفصل في صنعة الإعراب: ٥٢٧.
- (٨٤) الكتاب: ٤/٤٦٠.
- (٨٥) المصدر نفسه: ٤/٤٦١.
- (٨٦) المصدر نفسه: ٤/٤٦٠.
- (٨٧) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤١.
- (٨٨) السبعة في القراءات: ١١٥.
- (٨٩) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤١.

- (٩٠) (شرح شافية ابن الحاجب) للرضي الإسترايادي: ٣ / ٢٨٢.
 (٩١) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤١ - ٢٤٢.
 (٩٢) الكتاب: ٤ / ٤٦٢.
 (٩٣) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤٠ - ٢٤١.
 (٩٤) الكتاب: ٤ / ٤٦٢.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

١. الإدغام في العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة قَدَّمَتْهَا فاطمة حمزة الرّاضي إلى كُتَيْبة الآداب - جامعة بغداد، سنة ١٩٨٨م.
٢. إدغامُ القُرْآن، أبو سعيدِ الحَسَنِ بنِ عبدِ اللهِ السَّيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عليّ عبد الكريم الرّدينيّ، دار أسامة، دمشق، الطّبعة الثّانية، ١٩٨٦م.
٣. الإدغام الكبير، أبو عمر عثمان بن سعيد الدّانيّ (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرّحمن حسن الطّرف، عالم الكُتُب، القاهرة، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٤. البديع في علم العربية، المبارك بن محمّد الشَّيبانيّ الجزريّ أبوالسَّعادات مجدّ الدين بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح حسين العايد، جامعة أمّ القُرى، مكّة المكرّمة، الطّبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥. الشَّبْصرة والتَّذكّرة، أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصَّيمريّ (من نُحاة القرن الرابع)، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلميّ، جامعة أمّ القُرى، مكّة المكرّمة، الطّبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٦. التَّذكّرة في القراءات، أبو الحَسَنِ طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفّتاح بحيريّ إبراهيم، الرّهراء للإعلام العربيّ، القاهرة، الطّبعة الثّانية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٧. التّكملة، أبوعليّ الحَسَنِ بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، الرّياض، الطّبعة الأولى، ١٩٨١م.
٨. التّيسير في النّحو والصّرف، فتحية توفيق صلاح، جمعية عمّال المطابع التّعاونية، عمّان، د.ط، ١٩٧٨م.

٩. خزانة الأدب ولُبَّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، د.ت.
١١. دروس في علم الصرف، أبو أوس إبراهيم الشَّمسان، مكتبة الرُّشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
١٢. ديوان أبي النَّجم العجلي، صنَّعه وشرَّحه علاء الدِّين آغا، النادي الأدبي بالرياض، د.ط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٣. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى المعروف بابن مُجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت.
١٤. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرِّ الإمام نافع، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي (ت ٨٣٤هـ)، تحقيق الصَّدِّيق سيدي فوزي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٥. شرح شافية ابن الحاجب، رضيُّ الدِّين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٦. شرح شافية ابن الحاجب، رُكن الدِّين الحسن الإستراباذي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدِّينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٧. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدِّين أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٥هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١٨. شرح الكافية الشافية، جمال الدِّين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، د.ط، د.ت.
١٩. شرح المفصل للزمخشري، موفِّق الدِّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٠. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٢١. الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٢. ما ذكره الكوفيون من الإدغام، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢٣. المدخل إلى علم أصوات العربية، الدكتور غانم قدوري الحمد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٢٤. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د.ط، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.
٢٥. معجم القواعد العربية، عبد الغني الذقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م.
٢٦. معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، الدكتور إبراهيم بن سعيد التوسري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، د.ط، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٢٧. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر الرمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٢٨. المُقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، الدكتور محمد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ط، ١٩٨٦م.
٢٩. المُقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٣٠. مقدمة في أصول التصريف، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور حسين علي السعدي والدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، ديوان الوقف السني، بغداد، د.ط، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣١. المُمْتَع الكبير في التَّصْرِيف، أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُؤَمِّنِ المعروف بِابْنِ عَصْفُورِ
الإِسْبِيلِيِّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدُّكْتُور فخر الدِّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،
الطَّبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٣٢. المُنْصِف، شَرَحَ الإمام أبي الفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ جُنِّي النَّحْوِيُّ (ت ٣٩٢هـ) لِكِتَابِ (التَّصْرِيفِ)
لِلْإِمَامِ أَبِي عُثْمَانَ المَازِنِيِّ النَّحْوِيِّ البَصْرِيِّ (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد
الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطَّبعة الأولى،
١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
٣٣. النَّشْرُ فِي القِرَاءَاتِ العَشْرِ، أبو الخَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ الدَّمَشْقِيِّ المَشْهُورُ بِابْنِ الجَزْرِيِّ
(ت ٨٣٣هـ)، تصحيحُ عليِّ مُحَمَّدِ الضُّبَّاعِ، المكتبة التَّجَارِيَّة الكُبْرَى، القاهرة، د.ط، د.ت.
٣٤. هِدَايَةُ القَارِي إِلَى تَجْوِيدِ كَلَامِ البَارِي، عبد الفَتْاحِ السَّيِّدِ عجمي المرصفي، الطَّبعة الأولى،
١٩٨٢م.
٣٥. هَمْعُ الهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ، جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السَّيُّوطِيُّ
الشَّافِعِيُّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدُّكْتُور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،
الطَّبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٣٦. الوَافِي فِي شَرْحِ الشَّاطِبِيَّةِ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ، عبد الفَتْاحِ عبد الغني القاضي
(ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السَّوَادِي، جدَّة، الطَّبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.